

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

The role of women's institutions in supporting small projects for women
and obstacles to their work in Palestine

مجدي عبد الغفار محمود سلامة، جامعة القدس المفتوحة فرع نابلس، فلسطين،

msalama@qou.edu

تاريخ قبول المقال: 10-05-2026

تاريخ إرسال المقال: 10-05-2026.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين، وتم اعتماد الاستبانة كأحد أدوات البحث، واشتملت الاستبانة على (51) فقرة، موزعة على ستة مجالات وهي المعوقات الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، حيث اعتمد الباحث على اختيار عينة عشوائية طبقية متاحة لعدد المستفيدات والموظفات حيث تم توزيع (400) استبانة، وتم استرجاع (378) استبانة (40) من الموظفات و(338) من المستفيدات، حيث توصلت الدراسة إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين، حيث حظيت المعوقات الاجتماعية على الترتيب الأخير، في حين حصلت المعوقات الشخصية على الترتيب قبل الأخير من حيث تأثيرها على المشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وكانت المعوقات الاقتصادية والقانونية قد حصلت على أعلى درجات الموافقة وأكثر المعوقات من حيث تأثيرها على المشاركة النسوية في المؤسسات النسوية، ويتضح من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير نوع العلاقة ونوع الاستفادة من المؤسسة النسوية في الدرجة الكلية. وعلى ضوء نتائج الدراسة قام الباحث بطرح مجموعة من التوصيات والتي من أهمها ضرورة تفعيل آليات واضحة ومحددة وموضوعية لرصد العقبات والمعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية وتفعيل آليات لرصد بيانات واضحة ودقيقة يمكن من خلالها تحديد الأعداد الحقيقية لكل مؤسسة، والعمل على وضع رؤية مشتركة للمؤسسات النسوية تحقق التوافق في وجهات النظر بين المؤسسات النسوية بشتى المجالات للوصول لقاعدة عمل مشتركة ممنهجة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات النسوية، المشروعات الصغيرة، المعوقات.

Abstract:

The study aimed to identify the role of women's institutions in supporting small projects for women and obstacles to their work in Palestine. The questionnaire

was adopted as one of the research tools. The questionnaire included 51 articles divided into six areas: personal, institutional, economic, political, (400) questionnaires were retrieved and 378 questionnaires were retrieved (40) from the employees and (338) from the beneficiaries. The study concluded that the main obstacles facing Women's organizations in small enterprises etc. And the handicaps of their work in Palestine, where the social obstacles were ranked last, while the personal obstacles ranked in the penultimate position in terms of their impact on participation in the activities of women's institutions. The economic and legal obstacles have obtained the highest degree of approval and the most obstacles in terms of impact on Women's participation in women's institutions. It is clear from the results of the study that there are no statistically significant differences due to the variable type of relationship and the type of benefit of the women's institution in the total degree. In light of the results of the study, the researcher presented a set of recommendations, the most important of which is the need to activate clear, specific and objective mechanisms to monitor the obstacles and obstacles facing women's organizations and to activate mechanisms to monitor clear and accurate data through which to determine the real numbers of each institution. In the viewpoints between women's organizations in various fields to achieve a common and systematic work base.

Key words: Women's Institutions ,Small Enterprises ,Constraints.

مقدمة:

تطورت الحركة النسوية الفلسطينية وازدهرت من خلال جمعيات نسائية ومنظمات أهلية منذ بداية القرن الماضي حيث كانت الخلفيات الاجتماعية التي خرجت منها الحركة النسوية من طبقات المجتمع العليا من نساء برجوازيات ومتعلقات ومتقفات، حيث بدأت الحركة النسوية من خلال جمعيات خيرية، وكان لمشاركتها أبعاد مختلفة الاحتجاج على الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية ودعم الثورة العربية، وتوجت الحركة النسوية الفلسطينية ظهورها العام بتأسيس المؤتمر النسوي الأول في عام 1929 في القدس، وبعد حرب 1948 كانت كافة جهود الحركة النسوية متجهة نحو الإصلاح الاجتماعي والتوعية السياسية للمرأة وبقيت هذه المشاركة بأعداد محدودة من الطبقات العليا (عبد الهادي، 2006).

ومع عولمة القضايا النسوية الفلسطينية وتشابكها مع الفكر النسوي العالمي أدى إلى زيادة الوعي العالمي بقضية المرأة الفلسطينية من خلال المشاركة النسوية في المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان والقمم العالمية وتبني قضايا المرأة الفلسطينية من جهة ومن جهة أخرى الجدلية الكبيرة حول تراجع دور المؤسسات النسوية في دعم القضية الوطنية الفلسطينية، والتركيز على عنف المجتمع في حين أهملت

عنف الاحتلال فأصبحت المؤسسات عبارة عن برامج ومشاريع تحددها توجهات سياسة الممولين الدوليين مما أفقدها الجماهيرية بشكل عام (جاد، 2014).

إن تعزيز دور المرأة ينطلق من إيمان بأن الارتقاء بأوضاع المرأة يشكل ركيزة أساسية من ركائز التطوير المجتمعي، فقد فرضت التحولات التي يشهدها العالم والعولمة وتحرير المبادلات التجارية والتثبث الاقتصادي تحديات جديدة على المجتمع العربي لا يمكن مجاراتها إلا من خلال النهوض بكافة أفراد المجتمع وخصوصاً المرأة العربية، وتعميق الوعي بقضاياها وأهمية دورها في النهوض بالمجتمع والارتقاء به (الصايغ، 2006).

والمرأة في المجتمع الفلسطيني تشكل نصف المجتمع، فلا يمكن أن يبقى نصف المجتمع معطلاً، ومهمشاً وبلا تأثير، بل أصبحت الحاجة للنهوض بقضايا المرأة ومؤسساتها ماسة وملحة وضرورة لا بد منها، وهذه الأهمية للمؤسسات وتجمعات المرأة الفلسطينية ليست وليدة اللحظة، فقد لعبت المرأة الفلسطينية دوراً مهماً في الثورات والحركات التي عرفتتها الشعوب وبخاصة في التاريخ الحديث (عواد، 2008).

تتصف المؤسسات النسوية الفلسطينية بخاصية فريدة نابعة من تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى، وبطريقة تناقض المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه. ففي حين نشأت معظم المؤسسات النسوية وتطورت ضمن "إطار الدولة"، يشير الباحثون إلى حقيقة نشوء المؤسسات النسوية الفلسطينية في ظل غياب الدولة، وغياب الاستقلال الوطني، وغياب السيادة على الأرض والمواطنة. فتذكر المصادر التاريخية أن أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في العفولة عام 1893، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاج على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت (إسماعيل، 2005).

ومن الأمثلة على أبرز مؤسسات المرأة الناشطة في فلسطين (وزارة شؤون المرأة، مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، طاقم شؤون المرأة ويضم مجموعة من الأطر النسوية، الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، إتحاد لجان المرأة العاملة، مفتاح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت، دائرة المرأة في اتحاد نقابات العمال، لجان العمل النسائي الفلسطيني، اتحاد لجان كفاح المرأة، دائرة المرأة والطفل في المحافظات، مؤسسة شاشات). وتركز مؤسسات المرأة في عملها على وصف واقع المرأة في المجتمع الفلسطيني، وطرح مشاكل مثل فقر المرأة، العنف ضد المرأة، التحرش وغيرها والقيام بمحاولات إثبات انعدام المساواة في مختلف المجالات مثل العمل والوظائف والقضاء، وأيضاً تسعى مؤسسات النسوية في فلسطين إلى إنشاء منظومة القيم والمفاهيم المطروحة كحل لمشاكل المرأة. وبعد

هذه المحطات الطويلة التي مرت بها الحركة النسوية الفلسطينية، يرى الباحث أن الخطاب النسوي ما زال يتعامل مع النساء كونهن ينتمين لمجتمع متجانس بغض النظر للبعد الطبقي انحسر غالباً على نساء الطبقة الفقيرة مما جعل عملية التغيير واتساع القاعدة قائم على البعد الاستراتيجي المتمثل في لقمة العيش (المكي، 2005).

وحسب إحصائيات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA) للمنظمات النسوية، ويبلغ عددها ما مجموعه (84) منها (14) منظمة نسائية في غزة والباقي (70) في الضفة، أما في القدس فيوجد 17 منظمة وفي بيت لحم 9 وفي الخليل 4 وفي جنين 3 وفي طولكرم 3 وفي أريحا 3 وفي نابلس وسلفيت 10 وفي رام الله يوجد 21 منظمة نسائية (PASSIA, 1996).

تعد المشروعات الصغيرة ذات ضرورة كبيرة في جميع الدول عامة والدول النامية خاصة، مع العلم بالتفاوت النسبي بين المشروعات الصغيرة في البلدان المتطورة والمشروع الصغير في البلدان النامية، وهو أمر يعكس طبيعة التطور الاقتصادي والصناعي في هذه البلدان. وبالرغم من التفاوت النسبي الكبير إلا أن المشروعات الصغيرة أينما وجدت لها دور ايجابي فعال من حيث توفير فرص العمل، وزيادة الدخل، والاستقرار الاقتصادي، وتقوم بمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية حيث تستغل الموارد المحلية من خلال هذه المشاريع (نصر الله، الصوراني، 2005).

العناصر الواجب توافرها لإدارة المشروعات الصغيرة:

- **الإطار التنظيمي:** يتمثل في تحديث الوظائف الإدارية الرئيسية اللازمة للمشروع الصغير مثل التخطيط للأعمال الصغيرة، التنبؤ بالسوق والطلب وتحديد الأهداف والأولويات، وضع البرامج والميزانيات والمعايير والمقاييس والخطط، توظيف الموارد اللازمة من العاملين والمعدات الصغيرة والمواد الخام، التنسيق بين الموارد والأنشطة والمتابعة والرقابة عليها.

- **نظام المعلومات:** تحتاج المرأة إلى توفير معلومات أساسية لتحقيق نجاحه ومنها: معلومات عن السوق، معلومات عن الطلب، معلومات عن الزبائن، معلومات عن التجار، معلومات عن الأسعار، معلومات عن المنافسين، معلومات عن النواحي الفنية وفرص التمويل وعن أسواق المال. وتنفيد هذه المعلومات النساء في وضع نظم الأجور والحوافز والدوافع والتدريب إذا كانت تملك متدربات وعاملات في المشروع تحت إشرافها، آليات لتطوير المشروع.

- **دراسة السوق:** من أكبر الصعوبات التي تواجه النساء هي تسويق منتجاتها بسبب عامل أو أكثر من الآتي: عدم دراسة السوق، عدم وجود نظام لمعلومات التسويق، كمية إنتاج أكثر نسبياً مما يستوعبه السوق المحلي، ارتفاع تكاليف الإنتاج، ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة، عدم مناسبة المنتج للأذواق.

-الدراسة المالية: تحتاج النساء الرياديات إلى ترشيد في قراراتها المالية من حيث تحليل التكلفة والعائد، دراسة الخطر وتحليله، دراسة التوقعات النقدية، التنبؤ المالي (عبد العال، 2016).

وفي فلسطين اجتمعت الأسباب السابقة قاطبة بحكم ظروفها السياسية، حيث أصبحت المرأة هي المسؤولة الأولى عن تدبير شؤون أسرتها نتيجة للممارسات القمعية التي يمارسها الاحتلال ضد أرباب الأسر فأصبحت هي التي تمثل رب الأسرة في كثير من الحالات وإن كان رب الأسرة موجوداً يقع على عاتقها الدعم النفسي له، وهذا الوضع يجعلها عرضة للعديد من المخاطر والمشكلات التي قد تزداد سوءاً إذا لم تتوفر لها أسباب الدعم والتمكين (شبير والمفتي، 2016).

نظراً لكثرة المؤسسات النسوية الفلسطينية في الفترة الأخيرة وبشكل ملحوظ على امتداد الضفة الغربية ورغم الجدلية القائمة حتى يومنا هذا في دورها وأهميتها وإنجازاتها أو حتى إخفاقاتها أو تراجع قاعدتها الجماهيرية إلا أنه لا يوجد حزب سياسي أو جهة رسمية تستطيع أن تتجاهل قضايا النساء ودور المؤسسات النسوية في تبنيها لتلك القضايا. ولكن مازالت تلك المؤسسات تتأثر بعوامل ومتغيرات سياسية اقتصادية اجتماعية وشخصية أدت إلى ضمور جماهيرية وشعبية الحركة النسائية (نزال، 2004) ويرى الباحث في ظل النمو الجغرافي المتسارع للمؤسسات النسوية والمتغيرات المحلية وأهمية تلك المؤسسات النسوية ودورها في السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الفلسطيني لذا نحن بحاجة لدراسة حول ما يواجهها من معيقات للوصول إلى تطور نوعي جماهيري يتماشى مع التطور الكمي للمؤسسات النسوية، حيث تسعى الدراسة الحالية إلى بحث دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

ويرى الباحث أن هناك عزوفاً واضحاً من قبل النساء للمشاركة في أنشطة المؤسسة وصعوبة إقناعهن للحضور وهذا ما ينطبق على العديد من المؤسسات مما دفع الباحث للبحث في أسباب العزوف، وهنا لا بد من تسليط الضوء والبحث في السؤال الرئيس للدراسة: ما دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين؟

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما حجم المعوقات (الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية)، التي تواجه عمل المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة في فلسطين؟

2. ما دور متغيرات الدراسة (نوع العلاقة مع المؤسسة، نوع الاستفادة من المؤسسة) في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعوقات عملها في فلسطين؟
أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال كل من الأهمية النظرية والتطبيقية، كما يأتي:
الأهمية النظرية:

تتبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوعها والذي يتعلق بدور المؤسسات النسوية في كافة مجالاتها لدعم وتطوير المرأة وحمايتها فلا شك أن تلك المؤسسات لعبت دورا مهما في احتلال المرأة مكانة مهمة في المجتمع صنعت نماذج يحتذى بها إلا أنها مازالت تواجه الكثير من التحديات فلا بد ومن الضروري البحث في أبرز المعوقات التي تقف حائلا دون تطوير القاعدة الجماهيرية للمؤسسات النسوية ثم توفير دراسة منظمة ودقيقة توفر فهم الواقع الديناميكي للمعوقات وترتيبها.

كما أن موضوع الدراسة الحالية لم تتناوله الدراسات السابقة حسب علم الباحث من خلال المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة في فلسطين.

الأهمية التطبيقية:

حيث يمكن أن يفيد من نتائج هذه الدراسة الباحثون والأكاديميون والعاملون في المؤسسات النسوية وأيضا صانعو القرار في فلسطين. كما يمكن أن تكون الدراسة الحالية فاتحة لإجراء مزيد من الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث الحالي.

المبحث الأول: التعريفات الإجرائية

المطلب الأول: المؤسسة النسوية الفلسطينية: مفهوم المؤسسات النسوية مفهوم واسع ويمكن وصفه بأنه عبارة عن هيئات خاصة تعمل في مجالات تنموية مختلفة وتعمل ضمن قانون المؤسسات الأهلية وهناك صيغة متعارف عليها للمؤسسات النسوية تضم كلا من:

1- مؤسسات أو جمعيات جماهيرية نسائية وهي ذات طابع مستقل تعمل على الوضع الاجتماعي للمرأة وتمكينها في كافة المجالات مثل مؤسسة المرأة العاملة.

2- مراكز نسوية وهي متخصصة في قضايا النوع الاجتماعي مثل مركز الدراسات النسوية.

3- اللجان أو الأطر النسوية وهي امتداد للأحزاب السياسية مثل اتحاد لجان المرأة العاملة (الدرامة، 2014). ويعرفها الباحث إجرائيا على أنها المؤسسات التي تعنى بالمرأة في فلسطين من الجوانب الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية.

المعيقات: مجموعة من العوامل والظروف الموضوعية والعضوية الداخلية والخارجية التي تحد أو تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها المطروحة أو المعلنة (عامر، 2007) ويعرفها الباحث إجرائيا على أنها المعوقات التي تواجه تمكين المرأة والتي تتمثل في المعوقات الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية.

المشروعات الصغيرة: هي مشروعات لا تعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامها، عدد العمالة لا يزيد عن خمسة أفراد، لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة (فصاحب المشروع هو الذي يديره) تتميز منتجاته بالبساطة والمحلية هدفه تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها والتصدير خطوة لاحقة (عبد العال، 2016). ويعرفها الباحث إجرائيا على أنها المشروعات التي يعمل فيها امرأة واحدة أو أكثر.

المطلب الثاني: حدود الدراسة ومحدداتها:

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة الحالية على الحدود البشرية المتمثلة في العاملات والمستفيدات من المؤسسات النسوية العاملة في محافظة نابلس وممثلات المؤسسات النسوية فيها.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة الحالية على الحدود المكانية المتمثلة في المؤسسات النسوية العاملة في محافظة نابلس.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الزمانية المتمثلة في العام 2024

الدراسات السابقة:

دراسة احمد (Ahmed, 2017) وهي بعنوان "العوامل التي تؤثر في مشاركة الجماهير في المنظمات النسوية في نيجيريا"، حيث هدفت الدراسة إلى تعرف مدى انخراط القاعدة الجماهيرية في العمل المجتمعي في الدول النامية، وقد أجريت الدراسة على (2103) مشاركة في المنظمات المجتمعي المدني، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث توصلت الدراسة إلى غياب الوعي المجتمعي بأهمية المنظمات وعملها أدى بانخفاض المشاركة، وأيضا بينت الدراسة إلى أن عدم كفاية الورش التدريبية وجلسات العمل الهادفة أدت إلى انخفاض المشاركة الجماهيرية في عمل المنظمات بسبب عدم علم المجتمع بها أو عدم أهميتها لتلبية حاجاتهم.

دراسة كامبيل (Campbell, 2016) بعنوان " المنظمات المحلية ودورها في تمكين المرأة"، حيث تهدف الدراسة إلى تفهم الظروف التي تعمل فيها المؤسسات النسوية في البلاد التي تشهد نزاعات سياسية، وتحكمها أنظمة سلطوية، حيث توصلت الدراسة إلى أن المنظمات النسوية تتأثر بطبيعة النظام السياسي القائم وتواجه صعوبات في تحقيق أهدافها في ظل حكم أنظمة سلطوية، حيث أجريت الدراسة

في بورنا، واعتمدت على المقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات، حيث أجريت الدراسة على عينة من (26) من الأفراد المؤسسات النسوية، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسات التي تتبعها الدولة تلعب دورا معوقا لعمل ونشاطات المؤسسات النسوية، وتتدخل في طبيعة العلاقة بين المؤسسات النسوية والمانحين والداعمين لها، وشددت الدراسة على ضرورة تدعيم آفاق وإمكانيات المؤسسات النسوية من أجل تدعيم قاعدتها الجماهيرية وتوسيعها.

دراسة خان ورحمان (Khan & Rahman. 2016) وهي بعنوان مشاركة المرأة في نشاطات منظمات المجتمع المدني في بنغلادش"، حيث هدفت الدراسة إلى فحص العوامل الأساسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في نشاطات المنظمات النسوية، وخصوصا في مجال التمويل والإقراض، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي واستندت إلى مسوحات أجريت في الأعوام 2011، 2007، وقد وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الديمغرافية التي تتعلق بالحالة الاجتماعية ومستوى المعيشة ومكان السكن ومستوى التعليم تؤثر على مدى مشاركة المرأة في النشاطات التي تقوم بها المنظمات النسوية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ضعف المستوى المعيشي للمرأة وحالة الفقر وعملها في مجالات مثل الزراعة وتربية الدواجن وانخراطها في سوق العمل المحلي هو أهم عامل في لجوئها إلى المنظمات النسوية من أجل الحصول على التمويل، وبالنسبة للعوامل التي تتعلق بالمعيقات التي تواجه عمل المنظمات النسوية والتي تتمثل في المعوقات السياسية، والاقتصادية، وكما بينت الدراسة بأن الانخراط في النشاطات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني النسوية تؤثر على المستوى الاقتصادي للمرأة، إن المنظمات تسهم في خلق فرص العمل للمرأة.

دراسة جابين وياسمين (Jabeen & Yasmin, 2016) والتي كانت بعنوان "تحليل القدرات التشغيلية للمنظمات النسوية في جنوب البنجاب في الهند"، حيث هدفت الدراسة إلى قياس القدرة ومدى انخراط منظمات المجتمع المدني النسوية في البنجاب ومدى توسع نطاق عملها، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي بحيث استندت إلى البيانات المنشورة من قبل وزارة الشؤون الداخلية والشؤون الاجتماعية منذ العام 1961، كما تم تصميم استبيان خاص بفحص قوة انخراط المنظمات في المجتمع، وتبين نتائج الدراسة إلى أن أهم مجالات العمل تمثلت في التعليم والصحة والتدريب، بالإضافة إلى أن المؤسسات النسوية تعاني من مشكلات خاصة بالنظام الداخلي لها من حيث الانتخاب والتمثيل والاستناد إلى العملية الديمقراطية، وبينت الدراسة إلى أن هناك ضعفا في العلاقة بين هذه المؤسسات والمرأة بشكل عام وهي أعلى بالنسبة للرجال، إذ تشير الدراسة إلى أن أهم المعوقات تمثلت في المعوقات الإدارية وإدارة الموارد البشرية، وعمليات حفظ البيانات وتبويبها، وضعف الرقابة على أعمال المنظمات.

دراسة المفتي وشبير (2016) هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة وتحديد المعوقات التي تحد من هذه الأدوار، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل من خلال استمارة طبقت على السيدات المستفيدات من برامج التمكين في جمعية عايشه لحماية المرأة والطفل في غزة والبالغ عددهن (٥٧) سيدة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دور المنظمات في التمكين الاقتصادي تتمثل في توعية المرأة بفرص العمل المتاحة والتدريب على المشروعات المدرة للدخل، أما التمكين الاجتماعي يتمثل في دعم جوانب القوة في شخصية المرأة وتمثل التمكين السياسي في توعية المرأة بواجباتها السياسية بالمجتمع، أما التمكين القانوني للمرأة تمثل في تعريف المرأة بحقوقها القانونية وتوعيتها بحقوقها الخاصة، كما توصلت الدراسة أن هناك العديد من المعوقات تحد دور المنظمات والراجعة إلى المرأة والعاملين والمجتمع المحلي، وتوصي الدراسة بأن تعمل المنظمات غير الحكومية على تنوع الأساليب والوسائل التي تستخدمها في تمكين المرأة والتركيز على الدورات التدريبية والمشاريع الصغيرة، وزيادة قدراتها المادية والمالية والفنية مع زيادة أعداد العاملين في مجال تمكين المرأة وتنمية مستواهم المهني.

دراسة أقطم (2014) وهي بعنوان " معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس"، حيث بحثت هذه الدراسة في معرفة درجة معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، واعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على درجة هذه المعوقات، حيث جمعت البيانات من مجتمع الدراسة باستخدام استبانة ومقابلة أعدت لهذا الغرض، ووزعت الاستبانة وأجريت المقابلات على عينة الدراسة في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية، وجاءت النتائج تبعا لدرجة المعوقات التي تواجه المرأة في المشاركة النسوية على النحو الآتي (لمعيقات الاجتماعية والثقافية، والمعيقات الاقتصادية والسياسية، والمعيقات التنظيمية والإدارية، والمعيقات الشخصية)، أما النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة، لا توجد فروق ذات دلالة في درجة معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، تبعا لمتغير كل من (الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، حالة التطوع للمرة الأولى)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في درجة معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس، تبعا لمتغير كل من (الجنس، مكان السكن).

دراسة عويضة وعمر (2013) هدفت هذه الدراسة إلى فحص المواقف والنظرة المجتمعية تجاه الحركة النسوية الفلسطينية المختلفة وقراءة وتحليل المواقف المتبناة من قبل مكونات الحركة النسوية الفلسطينية وتقييم دور الحركة النسوية ومكوناتها المختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف في تطور الحركة النسوية ومكوناتها من منظور الفئات المستهدفة واستندت الدراسة على منهجية الدمج بين المنهج الكمي والوصفي والكيفي التحليلي من منظور النوع الاجتماعي وغطت الدراسة ثلاثة مواقع : الضفة الغربية الداخل الفلسطيني وقطاع غزة وتم استخدام 300 شخص في كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني وكانت العينة متنوعة جغرافيا من فئات وشرائح مجتمعية مختلفة ومن أبرز نتائج الدراسة المعوقات للعمل النسوي في عدم كفاية المعلومات الخاصة بالفكر النسوي مع عدم فهم واضح للعمل النسوي والخوف من حساسية الموضوع في مجتمعنا وثقافتنا وطبيعة الأفكار المسبقة عن الفكر النسوي فأشارت الدراسة أن هناك شبابا وشابات لا يؤمنون بكل مبادئ النسوية وسيطرة القيادات النسوية المتمرسات والقدامى والاستعلائية النخبوية التي تمارس أحيانا من النسويات والفصل بين الشباب والشابات في الأطر المختلفة وهناك حاجة للعمل باختلاط بين الفئتين وأن المشاريع تستهدف النساء وأن الممولين يشترطون استهداف النساء فقط ومن أهم توصيات الدراسة التشبيك وإقامة نوع من التحالف والتعاون الإقليمي العربي والعالمي ورفع سقف الخطاب النسوي بحيث يضم شرائح المجتمع كافة وليس للنساء فقط

دراسة رحمان وسلطان (Rahman & Sultana, 2012) التي تناولت عنوان تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية وهي دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا ليجت، في مقاطعة حيدر أباد. "هدفت الدراسة إلى تعرف مدى مساهمة جمعية (Lijjat Udyod Griha Mahila ShriPapad) في تمكين المرأة وهي منظمة دولية أنشئت في عام 1959 بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة، وتخلق وتعزز التآخي وتعزيز الرعاية الشاملة مقرها في مومباي ولها (72) فرعاً في جميع أنحاء الهند. تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل هي النفسية والاجتماعية والاقتصادية تكونت عينة الدراسة من (69) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد، وكانت أداة الدراسة استبانة منظمة، ومن أهم ما توصلت إليه أنها أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من (350) من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص. وأظهرت أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة." (رحمان وسلطان، 2012، موثق في الدراغمة، 2014)

تناولت دراسة خان وببي (Khan & Bibi, 2011) التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء

خلال النهج التشاركي تقييم نقدي.

"حيث تركز هدف الدراسة إلى معرفة تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومي على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وآثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان وهو أكبر إقليم في باكستان. اعتمد دراسة حالة لمشروع التغذية (pat) مشروع للتنمية المجتمعية تتعده الحكومة ليتم تحليله. تكونت عينة الدراسة من (165) امرأة يمثلن جميع المستفيدات. وكانت أدوات الدراسة الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع. تم استخدام مؤشرات التمكين الآتية: القدرة على بناء القدرات المجموعة، تخفيض عبء العمل، القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، القدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن، وأظهرت النتائج تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل. وأكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة." (خان، وببيي، 2011 موثق من الدراغمة، 2014)

دراسة الخاروف والحديدي (2011) بعنوان: "مشروع ازدهار النساء التتموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: ، تقييم مشروع الازدهار التتموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال تعرف أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة استمارة لـ (170) مشاركة في المشروع، وتوصلت الدراسة إلى: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات بدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة (50 %) واجتماعياً بنسبة (81%) ما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات بها وبأسرتها في المجالات المختلفة." (الخاروف، والحديدي، 2011، موثق في الدراغمة، 2014).

دراسة الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (2010) بعنوان " التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين "، هدفت الدراسة إلى استكشاف الفهم والتصورات بخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، وعلى وجه الخصوص في الضفة الغربية، والتزويد بحقائق ومعرفة حول المؤشرات الرئيسية التي تعرف التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين، واعتمدت الدراسة على التعريف الآتي: تمكين المرأة الاقتصادي يشمل توفير الفرص الاقتصادية (مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، وتشجيع العمل اللائق والمنتج ، وتحسين فرص الوصول للتمويل) الوضع القانوني والحقوق (على سبيل المثال تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، وحرية التصرف بالأرض، والتعبير والدمج) والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية مثل (تطوير آليات لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تم تحديد المؤشرات من خلال مراجعة الأدبيات ومناقشتها، كما أن عددا من

المقابلات التمهيدية أجريت مع خبراء رئيسيين في التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين ساهمت أيضا في وضع وتصنيف المؤشرات. ومن نتائج الدراسة : التعليم المستمر والتدريب: أصبحت تنمية القدرات مكملة في جهود التنمية وبالتالي يقوم بتزويدها عدد كبير من المانحين والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى الحكومة والقطاع الخاص، حيث هناك ما نسبته (9.61 %) من النساء حضرن نوعا من التدريب منذ حصولهن على آخر درجة علمية، ولوحظ أنه كلما زاد التحصيل العلمي للنساء اللواتي شملهن البحث، زادت احتمالية مشاركتهن في دورات تدريبية. القطاعات الاقتصادية : احتمالية التحاق النساء العاملات في الزراعة (85 %) والعاملات في الإنتاج (3.83 %) أكثر من تلك لدى النساء العاملات في التجارة (48 %)(موثق في الدراغمة، 2014)

دراسة وسيم أبو فاشية (2008) هدفت الدراسة الى بحث تجربة جمعية المرأة الفلسطينية للتنمية في مجال تمكين المرأة اقتصاديا، من خلال دراسة أحد مشاريعها التمكينية "مشروع بإمكان النساء القيام بذلك" وتقييم مدى فاعلية تحقيق هذا المشروع لأهدافه. يهدف مشروع " بإمكان النساء القيام بذلك" تمكين النساء من المشاركة في الحياة ألعامة السياسية وتعليم النساء أهمية المساهمة في الحياة العامة والسياسية بتأهيلهن لعقد ورشات العمل، والمساهمة في المبادرات المجتمعية، كما يحمل المشروع هدف دمج النساء في مجتمعاتهن المحلية. بناءً على ما تقدم، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مشروع "WCDI" لتقييم مدى فاعليته، وللخروج بتوصيات من شأنها تحسين مستوى فاعلية المشروع وربطه باحتياجات المشاركات أنفسهن، بالتالي تتمكن معه الجمعية من النهوض بقضايا المرأة، والبناء المجتمعي بشكل عام في فلسطين. أما منهجية البحث فتخللت مصدرين، الأول الادبيات التي بخصوص مشروع " بإمكان النساء القيام بذلك" والوثائق والمنشورات. المصدر الثاني، نتائج المقابلات التي أجريت مع نساء مشتركات في المشروع. واهم النتائج التي خرجت الدراسة بها، أن التدريبات والأنشطة المختلفة التي تلقتهن النساء قد أسهمت وبمستويات متباينة بوضع لبنات أساسية في المستوى التمكيني الأول، وأكدت أغلب النساء أنهن لمسن تغير ايجابي في تقدير لذاتهن وأصبحت أكثر قدرة وحرصا على توكيد ذواتهن (فاشية، 2008).

دراسة عامر (2007) هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى استعراض وتقييم أوضاع المؤسسات في الأراضي الفلسطينية من أجل الوصول إلى إمكانية إشراكها في صياغة الخطط التنموية بالإضافة إلى تشخيص وتحليل الأسباب الموضوعية التي تحول دون مشاركة المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي بشكل فعال، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة خمسين مؤسسة نسوية موزعة بين حكومية وغير حكومية عاملة في منطقة الضفة الغربية وموزعة على محافظات الست وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات واعية لجوانب الضعف التي تعترضها وأهمها عدم وجود مظلة

نسوية جامعة للمؤسسات النسوية تكون مسؤولة عن خطاب نسوي إعلامي موحد وإستراتيجية نسوية موحدة كذلك أظهرت النتائج وعي هذه المؤسسات إلى ضرورة تلافي الضعف الذي يعتري كادرها وأهمية توفير التدريبات اللازمة له وأيضا وعيها بأهمية الارتقاء بالعلاقة مع الحكومة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية وأشارت الدراسة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من إجراءات يشكل أهم المعوقات التي واجهت المؤسسات النسوية للمشاركة في صياغة السياسات التنموية بالإضافة إلى النظام المجتمعي والعادات والتقاليد وعدم وجود خطة إستراتيجية شاملة للحكومة وغياب القانون وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أجل تفعيل مشاركة النساء في التخطيط التنموي أهمها إنشاء مظلة نسوية موحدة وتبني إستراتيجية عمل تنموية واضحة وتغيير النظرة النمطية للمرأة من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف وتطوير المناهج التعليمية ومواصلة حملات الضغط لتغيير القوانين وتأهيل كوادر نسوية ودعمها للمشاركة في التخطيط التنموي على مستوى الحكومة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات حول المشروعات الصغيرة وتمكين النساء اقتصاديا، من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي، ونجد أن هناك: دراسات تناولت الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة مثل دراسة عامر (2007) بينما تناولت دراسات أخرى فشل المشروعات الصغيرة مثل دراسة احمد (Ahmed, 2017). وتباينات دراسات كثيرة في استخدامها المنهجية حيث تم استخدام المنهج الوصفي مثل دراسة (خان وببيي، 2011). وكذلك الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث تم استخدام الاستبانة مثل دراسة (رحمان وسلطان، 2012). وتتقاطع دراسة أحمد (2017) في استخدام المنهج نفسه والأداة وكذلك تتقاطع في تناولها للبعد القاعدي لمنظمات المجتمع المدني في نيجيريا وبينت ضعف العلاقة بين القاعدة والمنظمات إلا أن الباحث أجرى دراسته وسلط الضوء على المعوقات التي تحول دون تطوير هذه العلاقة من وجهة نظر المؤسسات وقاعدتها. أشارت دراسة عويضة وعمر (2013) إلى النظرة المجتمعية للعمل النسوي في فلسطين والمعيقات التي تواجه النساء في العمل النسوي من الناحية الاجتماعية وهذا ما تم الإشارة إليه من قبل الباحث إلا أن هذه الدراسة شملت النواحي السياسية والاقتصادية والشخصية بالإضافة إلى معرفة وجهة نظر ممثلات المؤسسات النسوية في هذه المعوقات التي تحول دون تطوير القاعدة الجماهيرية. بينت دراسة خان ورحمان (2016) العوامل التي تؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة في منظمات المجتمع المدني في بنجلادش والتي بينت أن العامل الاقتصادي هو الأول لدفع المرأة في المشاركة وبينت المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تقديم

خدماتها للقاعدة. تقاطعت دراسة جابين وياسمين (2016) مع دراسة الباحث في دراسة منظمات ومؤسسات نسوية والعلاقة بين تلك المؤسسات والمرأة ولكن في حدود زمنية ومكانية وبشرية مختلفة. تشير دراسة كامبيل (2016) إلى عمل المؤسسات النسوية في ظل صعوبات النظام السياسي سلطوي في بورنا كما أشار الباحث لمجمل المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية والقانونية والمؤسسية في فلسطين بمحافظة نابلس. وهنا تتقاطع هذه الدراسة مع الباحث التي تسعى لمعرفة أهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المؤسسات بالإضافة لقاعدتها في مجتمع وحدود دراسته المختلفين. تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في اختيارها للمنهج الوصفي التحليلي، وتقاطعها مع دراسة الباحث في أبرز المعوقات للمؤسسات النسوية. وتتميز الدراسة الحالية بأنها خلافا للدراسات السابقة تسهم في تذليل المعوقات التي تواجه المرأة الفلسطينية وعلى وجه الخصوص المرأة في محافظة نابلس. والبحث عن معوقات عملها في فلسطين للوصول إلى تشخيص واضح للمشكلة .

منهجية الدراسة:

اتباع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته أغراض الدراسة، ودراسة الظواهر كما في الواقع، فإنه يقوم على دراسة المعطيات والظواهر بشكل واقعي ومن ثم يعبر عنها تعبيراً كمياً يبين فيه حجم الظاهرة ومقدارها إلى جانب أنه يعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا وافيًا بهدف استخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات من المؤسسات النسوية والموظفات والممثلات في المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، تقدم خدمات إلى (3150) امرأة تقريباً ويعمل فيها (49) موظفة و(34) إدارية وفق إحصاءات تقريبية صادرة عن ممثلات المؤسسات النسوية المستهدفة لسنة 2016.

جدول (1) حجم مجتمع الدراسة

اسم الجمعية	الموقع	الموظفات	الإداريات	القاعدة
جمعية مدرسة الأمهات	نابلس	35	9	1000
جمعية الإشراف	بيت فوريك	-	7	50
جمعية المرأة العاملة	نابلس	3	0	1000
مركز بلاطة النسوي	بلاطة	2	2	100

300	9	7	عسكر	جمعية مركز نسوي عسكر
700	7	2	نابلس	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية
3150	34	49		

عينة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة اعتمد الباحث على اختيار عينة طبقية عشوائية متاحة لعدد المستفيدين والمتطوعين والموظفين والممثلات في المؤسسات النسوية في محافظة نابلس في فلسطين، حيث تم توزيع (400) استبانة، وتم استرجاع (378) استبانة (40) من الموظفات و(338) من المستفيدات بحيث كانت بعض النساء غير مستجيبات وغير متعاونات في الإجابة، وجدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة تبعا للمتغيرات المستقلة: وقام الباحث باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائي، لأن مجتمع الدراسة محدد. وتم تقدير حجم عينة الدراسة باستخدام الجداول الإحصائية المخصصة لتقدير حجم عينة الدراسة بمعرفة مجتمعها.

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
نوع العلاقة بالمؤسسة	موظفة	40	10.6
	مستهدفة	338	89.4
نوع الاستفادة من برامج المؤسسات النسوية	سياسية	25	6.6
	قانونية	18	4.8
	نفسية	82	21.7
	صحية	67	17.7
	تدريبية	156	41.3
	اقتصادية	30	7.9
المجموع		378	100%

أدوات الدراسة:

تم اعتماد الاستبانة كأحد أدوات البحث وهي مجموعة من الأسئلة، والهدف من ذلك جمع المعلومات من الأشخاص موضع البحث، حيث أن الاستبانات تكون مصممة من أجل التحليل

الإحصائي للإجابات، وتكون هذه الاستبانة لها إجابات قياسية محددة بشكل يجعل من السهل تجميع البيانات وتنظيمها، وقد قام الباحث ببناء الاستبانة وتطويرها كأداة لجمع المعلومات من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة ومراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعوقات عملها في فلسطين وقد تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: وخصص لتوضيح عنوان الدراسة وهدفها.

الجزء الثاني: اشتمل على المعلومات الديمغرافية عن المستجيبات اللاتي قمن بتعبئة الاستبانة.

الجزء الثالث: اشتمل على (51) فقرة، موزعة على ستة مجالات وهي المعوقات الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية إذ تم الاستجابة على هذه الفقرات من خلال ميزان ليكرت الخماسي، حيث يبدأ بدرجة كبيرة جداً وتُعطى (5) درجات، ثم كبيرة وتُعطى (4) درجات، ثم متوسطة وتُعطى (3) درجات، ثم قليلة وتُعطى درجتين، وانتهى بالقليلة جداً وتُعطى درجة واحدة فقط.

صدق الأداة:

تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (58) فقرة، ثم قام الباحث بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المؤسسات النسوية، حيث بلغ عددهم (6) محكمين، حيث طُلب من المحكمين تحكيم الاستبانة وصياغة فقراتها، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت له، إما بالموافقة على الفقرات أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة الإبقاء على (51) فقرة، وحذف (7) فقرات وردت مضامينها في فقرات أخرى، وفصل بعض الفقرات إلى فقرتين، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية (أي 90% من الأعضاء المحكمين) في عملية التحكيم، ويكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، حيث أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات الأداة:

من خلال الإجابات فقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) وجدول (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (3): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعوقات عملها في فلسطين

لرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
------	--------	-------------	----------------------------------

0.70	10	المعيقات الشخصية	1.
0.76	13	المعيقات المؤسسية	2.
0.79	14	المعيقات الاقتصادية	3.
0.74	5	المعيقات السياسية	4.
0.70	4	المعيقات الاجتماعية	5.
0.70	5	المعيقات القانونية	6.
0.76	51	الدرجة الكلية للنمو المهني	

يتضح من جدول (3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة للمعيقات تراوحت بين (0.70) - (0.79) في حين بلغت الدرجة الكلية للمجالات (0.76)، وهي معاملات ثبات جيدة تفي بأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- تم إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- وتم تحديد أفراد عينة الدراسة.
- والحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها.
- قام الباحث بإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة:

- نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية: وله ستة مستويات (سياسية-قانونية-نفسية-صحية-تدريبية-اقتصادية)
- نوع العلاقة بالمؤسسة النسوية: وله فئتان (موظفات - مستهدفات).

المتغير التابع: ويتمثل باستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات مقياس أداة الدراسة المتمثلة في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين.

ب- المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ إجابات أفراد العينة وجرى ترميزها وإدخال البيانات للحاسوب وتمت معالجة البيانات إحصائياً وذلك باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.
2. وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الفرضيات المتعلقة بنوع الاستفادة من المؤسسة النسوية، ونوع العلاقة بالمؤسسة النسوية.
3. اختبار شيفية للمقارنات البعدية.
4. وتم استخدام اختبار (ت) لفحص الفرضيات المتعلقة بنوع العلاقة بالمؤسسة النسوية.
5. واستخدم معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة:

قام الباحث في هذا الفصل بعرض نتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس الأول ونصه:

ما حجم المعوقات (الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية)، التي تواجه عمل المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة في فلسطين؟

ولإجابة عن السؤال السابق، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة، واعتمد الباحث في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير.....

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) =درجة مرتفعة جداً
- المتوسط الحسابي (3.41 - 4.20 ويعادل 68.2% - 84.0%) = درجة مرتفعة
- المتوسط الحسابي (2.61 - 3.40 ويعادل 52.2% - 68.0%) = درجة متوسطة
- المتوسط الحسابي (1.81 - 2.60 ويعادل 36.2% - 52.0%) = درجة منخفضة
- المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) =درجة منخفضة جداً

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو النسب الإحصائية القائمة على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة (موافق بدرجة مرتفعة جداً) وتُعطى (5) درجات، ثم (مرتفعة) وتُعطى (4) درجات، ثم (متوسطة) وتُعطى (3) درجات، ثم (منخفضة) وتُعطى درجتين، وينتهي (بمنخفضة جداً) وتُعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ.

جدول (4): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الشخصية

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	8	لا أتوافق مع بعض الموظفين في المؤسسة النسوية.	2.38	0.88	47.51	منخفضة
2.	7	أعتقد بأن المؤسسات النسوية هي مؤسسات شكلية.	2.52	1.01	50.32	منخفضة
3.	5	انشغالي بالأعمال المنزلية يمنعني من المشاركة.	2.62	1.10	52.43	منخفضة
4.	6	لا أؤمن بالمؤسسات النسوية.	2.72	1.15	54.34	متوسطة
5.	9	اشعر بعدم الراحة من بعض الممارسات التي تقوم بها المؤسسة النسوية.	3.03	1.20	60.63	متوسطة
6.	10	تثري مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية معلوماتي أكثر من مشاركتي الندوات والمؤتمرات والورشات النسوية.	3.07	1.04	61.32	متوسطة
7.	3	وظيفتي تحد من مشاركتي.	3.25	1.24	64.97	متوسطة
8.	4	أعلم من صديقاتي بالأنشطة المقامة في المؤسسة النسوية وأكتفي بذلك.	3.26	1.28	65.29	متوسطة

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعوقات عملها في فلسطين

مرتفعة	75.56	1.12	3.78	عدم الفراغ يحد مشاركتي.	2	9.
مرتفعة	82.80	0.9	4.14	عدم إيماني بعمل المؤسسات النسوية يحد مشاركتي.	1	10.
متوسطة	61.52	0.51	3.08	المعوقات الشخصية		

يشير جدول (4) إلى أن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعوقات عملها في فلسطين على مجال المعوقات الشخصية قد أتت بمتوسط (3.08) وانحراف معياري (0.51)، وهذا يدل على درجة متوسطة.

كما ويتضح من جدول (4) بأن الفقرات ذوات الأرقام (5، 7، 8) قد حصلت درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل: التوافق مع بعض الموظفين في المؤسسة النسوية، والاعتقاد بأن المؤسسات النسوية هي مؤسسات شكلية، والانشغال بالأعمال المنزلية يمنع المشاركة يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن أعضاء القاعدة الممثلة بالعينة لها أهدافها ودوافعها الشخصية تسعى لتحقيقها بغض النظر عن مدى التوافق مع الموظفين ومدى مصداقية أو شكلية المؤسسات النسوية فبإمكانها تحقيق دوافعها من خلالها وانشغالها بالأعمال المنزلية لم ولن يكون عائقا بسبب تغير وتبدل الأدوار في المجتمع حيث يتحتم على المرأة السعي نحو تعديل وضعها الاقتصادي من خلال التعاونيات والقروض والتدريب المهني والمشاريع الصغيرة بسبب سوء الأوضاع المادية إن وجدت، وكذلك يمكن الإشارة إلى أن النتائج تتأثر برأي الموظفين اللواتي كن جزءا من العينة المستهدفة كون الموظفين يعتبرن الصف الأول لتلك القاعدة تم بنائه عن طريق الهيكل الداخلي للمؤسسة .

كما يتضح من خلال جدول (4) بأن الفقرات ذوات الأرقام (3، 4، 6، 9، 10) قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل الإيمان بالمؤسسات النسوية، والشعور بعدم الراحة من بعض الممارسات التي تقوم بها المؤسسة النسوية، وإثراء مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية المعلومات عن المشاركة في الندوات والمؤتمرات والورشات النسوية، ووظيفة المستجيب تحد من مشاركته، والعلم من الأصدقاء بالأنشطة المقامة في المؤسسة النسوية واكتفي بذلك. ويظهر من خلال نتائج البحث ليس لها تأثير سلبي أم إيجابي على نتائج عينة الدراسة، بينما يرى الباحث أن وسائل التواصل الاجتماعي تعد منبرا بارزا لقضاء وقت فراغ النساء، وهذا ما أكدته ممثلات المؤسسات النسوية حيث أكدت أن تلك المواقع ووسائل التواصل الاجتماعي أحدثت فتور في العلاقة وتراخي بين القاعدة والمؤسسات، ويرى الباحث أن سياسة حشد القاعدة وتطويرها الفاعل من قبل

المؤسسات النسوية منقوص ويفتقد للآليات الفاعلة ويفتقد للعلاقات الميدانية ويتطلب من المؤسسات توثيق علاقتها بهوم المرأة حيثما كانت نفسها أم جغرافيا، ومراعاة هرم احتياجات النساء التي تتباين حسب المكان والزمان ويفترض بالمؤسسات النسوية بعد مشوارها الطويل والذي يقارب نصف قرن أنها تجاوزت الحاجات الاجتماعية ووصلت إلى الحاجة لتحقيق الذات وهو قمة الهرم الذي أشار إليه ماسلو في نظرية هرم الاحتياج لدى الإنسان حيث يمكن للمؤسسات أن تقدم حلولاً لمشاكل النساء والابتكار في الطرح والتقديم والعرض ولكن الواقع يشير إلى أن الخطوات ما زالت بطيئة للوصول إلى القمة.

كما يتضح من خلال جدول رقم (4) بأن الفقرات ذوات الأرقام (2، 1) قد حصلت على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل وقت الفراغ وعلاقته بالمشاركة، وعدم الإيمان بعمل المؤسسات النسوية يزيد مشاركتي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لترتيب الأولويات لدى النساء فمواقع التواصل الاجتماعية والمواقع الالكترونية ومشاركة الصديقات لقهوة الصباح، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد للنساء بالتسوق وخصوصا مواسم التنزيلات والعروضات، فقد احتل كل ما سبق مراتب متقدمة للمؤسسات في حياة وروتين المرأة أبعدا عن أجواء المشاركة والحضور النسوي لتجد نفسها في كل ما هو جديد وعصري يواكب الموضة والطبوس المبتكرة في الترفيه عن النفس للخروج من ضغوطات الحياة والمعيشة، ومن ناحية أخرى عدم إيمان القاعدة بالمؤسسات هو معيق وتحد آخر حيث أدى لضعف توسيع القاعدة النسوية ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن فكرة العمل النسوي ليس قائم على الإيمان بالعمل والفكرة فبعض قضايا المرأة المسقطه التي تتبناها المؤسسات النسوية القائمة على البرامج الممولة لا تلقى إيمانا قاعديا كونها لا تعكس احتياجاتها، إلا أن عدم الإيمان لا يتنافى مع المصالح الشخصية للمرأة إن وجدت في تلك المؤسسات، وتشير دراسة (المفتي وشبير، 2016) إلى أن عدم توفر وقت الفراغ وعدم رغبة المرأة في المشاركة في الأنشطة النسوية هو من أهم المعوقات الشخصية للقاعدة.

جدول (5): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة

لترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
11.	19	المؤسسات النسوية تتواجد في أماكن بعيدة عن الفئات الحقيقية التي تستفيد من خدماتها.	2.49	1.11	4 9.79	منخفضة

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

منخفضة	5 2.54	0.86	2.63	تغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات المطلوبة للقاعدة النسوية بشكل مرضي.	14	.12
منخفضة	5 2.65	1.04	2.63	تغطي المؤسسات النسوية جميع احتياجات القاعدة النسوية بشكل مرضي.	15	.13
متوسطة	5 6.46	1.04	2.82	تتوزع المؤسسات النسوية جغرافيا بشكل يغطي كافة المناطق.	13	.14
متوسطة	5 6.88	1.08	2.84	تتخصص المؤسسات النسوية في مجال محدد في دعم القاعدة.	17	.15
متوسطة	5 8.73	1.17	2.94	يسهم ارتفاع عدد المؤسسات النسوية من حضور القاعدة المستفيدة.	12	.16
متوسطة	6 0.74	1.24	3.04	تسهم المؤسسة النسوية في توفير وسائل النقل المطلوبة لأماكن أنشطتها وفعاليتها	20	.17
متوسطة	6 3.17	1.13	3.16	تغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات التربوية للقاعدة النسوية بشكل مرض.	16	.18
متوسطة	6 6.19	1.27	3.31	تسعى المؤسسات النسوية إلى الترويج لنفسها من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة.	22	.19
متوسطة	6 8.15	1.26	3.41	تستخدم المؤسسات النسوية وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى قدر أكبر ممكن من القاعدة.	21	.20
مرتفعة	7 0.79	0.97	3.54	استمرار عمل المؤسسات النسوية بالعشوائية.	18	.21
مرتفعة	7 4.02	1.05	3.70	عدم الابتكار في طرح برامج المؤسسات النسوية يحد من مشاركة القاعدة النسوية.	23	.22
مرتفعة	7 6.88	1.13	3.84	لا تتفهم القاعدة المستفيدة من المؤسسات النسوية دورها وأهدافها ورؤيتها وبرامجها.	11	.23
متوسطة	6 2.08	0.54	3.10	المعيقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة		

يشير جدول (5) إلى أن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعوقات عملها في فلسطين على مجال المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة قد أتت بمتوسط (3.10) وانحراف معياري (0.54)، وهذا يدل على درجة متوسطة.

كما ويتضح من جدول (5) بأن الفقرات ذوات الأرقام (14، 15، 19) قد حصلت على درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل تواجد المؤسسات النسوية في أماكن بعيدة عن الفئات الحقيقية التي تستفيد من خدماتها، وتغطي المؤسسات النسوية جميع الخدمات المطلوبة للقاعدة النسوية بشكل مرضي، وتغطي المؤسسات النسوية جميع احتياجات القاعدة النسوية بشكل مرض. يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هناك رضى عام من الخدمات التي تقدمها المؤسسات النسوية لاحتياجات النساء حتى لو كانت بعيدة لأن توجه النساء نحو تلك المؤسسات ينبع من فكرة أنها توفر احتياجات وخدمات حتى لو كانت غير حقيقية و حضورها يعني أن يكون بفائدة مادية أو نفعية وأن يكون هناك مقابل لمشاركتها سواء كان قرضاً أو منحة أو مشروعاً صغيراً أو تعاونية أو وجبة غداء وهذا السلوك أو التصور نابع من الحملات التي كانت تطلقها المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام وهي العمل مقابل الغذاء وغيرها وهذه المنهجية في العمل عززت هذا التصور، وهذا ما أكدته دراسة (خان ورحمان، 2016) كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ضعف المستوى المعيشي للمرأة أهم عامل في لجوئها إلى المؤسسات النسوية من أجل الحصول على التمويل .

كما يتضح من خلال جدول رقم (5) بأن الفقرات ذوات الأرقام (12، 13، 16، 17، 20، 21، 22) قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل تغطية المؤسسات النسوية جميع الخدمات للقاعدة النسوية بشكل مرض، وسعي المؤسسات النسوية إلى الترويج لنفسها من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، وتستخدم المؤسسات النسوية وسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى قدر أكبر ممكن من القاعدة. يرى الباحث من خلال نتائج البحث أنه لا يوجد علاقة مباشرة سلبية أم ايجابية على نتائج البحث وهذا يدل على ضرورة تفعيل المؤسسات النسوية لصفحاتها الإلكترونية و صفحات التواصل الاجتماعي وجعلها أداة جمع بيانات لعدد زوار تلك الصفحات كون تلك الأعداد تمثل امتداداً للقاعدة الجماهيرية.

كما يتضح من خلال جدول رقم (5) بأن الفقرات ذوات الأرقام (11، 18، 23) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل عمل المؤسسات النسوية يتسم بالعشوائية من حيث المجالات التي يعمل بها في دعم القاعدة النسوية، وعدم الابتكار في طرح برامج المؤسسات النسوية يحد من مشاركة القاعدة النسوية، وتتفهم القاعدة المستفيدة من المؤسسات

النسوية دور المؤسسات وأهدافها ورؤيتها وبرامجها. يرى الباحث أن عدم وجود الرؤية الواضحة للقاعدة هو تحد ومعيق واضح أمام تطور القاعدة يقع على عاتق المؤسسات النسوية بهيكليتها الداخلية والخارجية وهو ما يفسر الطبقة والفجوة الحقيقية بين أهداف المؤسسات وما يقدم للقاعدة ويعزو الباحث هذه النتيجة لغياب قاعدة فكرية مشتركة للعمل النسوي، بالإضافة الى أسلوب الطرح في البرامج الممولة والمفروضة على الوسط النسوي بغض النظر عن مدى الاحتياج إليها هو تقليدي ونمطي ولا يعزز مستوى المشاركة فذكرت لي إحدى الموظفات في إحدى المؤسسات رافضة ذكر اسمها (أنها في يوم من الأيام اضطرت لإحضار قريباتها من أخوات وبنات عم وخال لتغطية عزوف النساء لورشة تناول موضوع العنف ضد المرأة والذي تكرر في حدوده الموضوعية والبشرية والمكانية)، ويرى الباحث أن عشوائية التخطيط المسبق لسمات النساء نفسيا وجغرافيا أحدث خلا في منظومة العمل القاعدي واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (المفتي وشبير، 2016) ودراسة (عامر، 2007) حيث أكدت كل من الدراستين أن هناك عدم تفهم النساء لدور المؤسسات وأهدافها وبرامجها وهناك ضرورة لتلافي الضعف الذي يعتري كادرها وتوفير تدريبات لازمة للنهوض بالعلاقة مع القاعدة إلى مستوى الشراكة في صنع القرار حتى لا تبقى النساء بعيدة عن الساحة التنموية .

جدول (6): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة لمجال المعوقات الاقتصادية

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
24.	28	اعتماد المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها على المؤسسات الأجنبية هو أمر غير مقبول.	2.86	1.29	57.25	متوسطة
25.	26	مشاركة القاعدة في أنشطة المؤسسات النسوية هو بغرض الحصول على منحة أو قرض.	2.90	1.07	57.94	متوسطة
26.	36	لا تلقى البرامج التدريبية الاقتصادية مشاركة فاعلة من قبل القاعدة.	3.08	1.28	61.59	متوسطة
27.	37	لا توجد هناك جدوى اقتصادية من البرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية.	3.12	1.40	62.43	متوسطة
28.	30	لا تسهم الحكومة في تقديم الدعم للمؤسسات النسوية.	3.19	1.45	63.86	متوسطة

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

متوسطة	66.83	1.22	3.34	تكرر المؤسسات النسوية البرامج الاقتصادية حيث لا تشجع مشاركة القاعدة للمؤسسة.	35	.29
مرتفعة	69.52	1.29	3.48	تستهدف المؤسسات النسوية نفس الأشخاص أو المواقع لتمويل مشاريعها دون توسيع قاعدتها لأفراد آخرين.	34	.30
مرتفعة	71.48	1.10	3.57	تكرر المؤسسات النسوية المشاريع الناجحة في مناطق مختلفة.	33	.31
مرتفعة	72.12	1.17	3.61	أرى بأن هناك محاباة من حيث التمويل لبعض المؤسسات النسوية دون غيرها.	31	.32
مرتفعة	72.38	1.26	3.62	تعتمد المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها على المؤسسات الأجنبية.	27	.33
مرتفعة	72.86	1.34	3.64	أرى بأن بعض القائمين على المؤسسات النسوية يسعى إلى تحقيق دخل خاص به من خلال عمل المؤسسات النسوية.	29	.34
مرتفعة	73.65	1.04	3.68	لا تتابع المؤسسات النسوية نجاح المشروعات الصغيرة التي تقدمها وتدعمها.	32	.35
مرتفعة	73.97	1.16	3.70	أرى بأن التمويل الذاتي للمؤسسات النسوية هو شبه مستحيل.	25	.36
مرتفعة	76.19	1.14	3.81	يعتقد البعض بأن المؤسسات النسوية هي شكل من أشكال المؤسسات الربحية.	24	.37
مرتفعة	68.00	0.61	3.40	المعيقات الاقتصادية		

يشير جدول (6) إلى أن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين على مجال المعوقات الاقتصادية قد أتت بمتوسط (3.4) وانحراف معياري (0.61)، وهذا يدل على درجة مرتفعة.

كما ويتضح من جدول (6) بأن الفقرات ذوات الأرقام (26، 28، 30، 35، 36، 37) قد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل مشاركة القاعدة في أنشطة المؤسسات النسوية هو بغرض الحصول على منحة أو قرض ، إعتقاد المؤسسات النسوية في تقديم خدماتها على المؤسسات الأجنبية هو أمر غير مقبول ، لا تلقى البرامج التدريبية الاقتصادية

مشاركة فاعلة من قبل القاعدة ، لا يوجد هناك جدوى اقتصادية من البرامج التي تقدمها المؤسسات النسوية، وعدم إسهام الحكومة في تقديم الدعم للمؤسسات النسوية، وتكرر المؤسسات النسوية البرامج الاقتصادية حيث لا تشجع مشاركة القاعدة للمؤسسة. حيث أن كل ما سبق ليس له تأثير سلبي أم إيجابي على نتائج الدراسة حسب عينة الدراسة.

رغم أن ممثلات المؤسسات النسوية يعتبرن أن دور الدعم الحكومي يعترضه القصور وتعتبره معيق أمام تطور القاعدة الجماهيرية إلا أن العلاقة يجب أن ترتقي وتترفع عن التنافسية لتكون تكاملية.

كما يتضح من جدول (6) بأن الفقرات ذوات الأرقام (24، 25، 27، 29، 31، 32، 33، 34) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وتبين أن المعوقات تتعلق بمواضيع مثل النظر إلى بعض القائمين على المؤسسات النسوية يسعى إلى تحقيق دخل خاص به من خلال عمل المؤسسات النسوية، وعدم متابعة المؤسسات النسوية نجاح المشروعات الصغيرة التي تقدمها وتدعمها، والتمويل الذاتي للمؤسسات النسوية هو شبه مستحيل، والاعتقاد بأن المؤسسات النسوية هي شكل من أشكال المؤسسات الربحية.

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن القاعدة ترى مشاركتها نفعية في المؤسسات النسوية ويجب أن يكون هناك مقابل عيني أو مادي بغض النظر عن الفائدة التعليمية أو التوعوية وهذا ناتج عن منهجية تقديم الخدمات والعروضات التي تقدمها المؤسسة لتشجيع القاعدة مثل العمل مقابل الغذاء، فعند حصول النساء على أجره المواصلات لنشاط تابع للمؤسسة أو عند توفير وجبة غداء للنساء حسب ما ذكرت إحدى ممثلات المؤسسات النسوية يزيد من استقطاب النساء وهذه النظرة والعلاقة النفعية التي نتجت بسبب الحاجة المادية وسوء الأوضاع الاقتصادية للقاعدة في المؤسسات النسوية أحدثت خيبة أمل لديها في الكثير من الأنشطة غير المدعومة والممولة وتراخي وفتور في المشاركة وتذكر إحدى النساء المستهدفات في البحث أن مشاركتها في المؤسسة النسوية الموجودة في قريتها ينظر إليها من المحيط النسوي أنها مستفيدة ماديا ولا يمكن لهن المشاركة في نفس المؤسسة إلا إذا استقذن أيضا وهذا ما أكدته دراسة (خان ورحمان 2016) (Khan & Rahman. 2016) أن من أهم المعوقات الاقتصادية رغبة الأسرة في تشغيل الفتاه وحاجة المتطوعة إلى حوافز مادية نتيجة انخفاض المستوى المعيشي.

وفي المقابل ترى ممثلات المؤسسات النسوية أن المؤسسات غير ربحية وغير استثمارية ويعتبرن أنفسهن متطوعات في تلك المؤسسات ولا يوجد لهن دخل خاص ويرى الباحث أن هناك مؤسسات نسوية لها دور ايجابي في قيادة الخطاب النسوي وتقدمه نحو أهداف تخدم قضايا النساء إلا أن بعض المؤسسات النسوية تتاجر بقضايا المرأة.

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

جدول (7): الوصف الإحصائي لمجال المعوقات السياسية

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	لترتيب
متوسطة	59.4 7	1.38	2.97	تتنمي المؤسسات النسوية إلى أطراف سياسية وفصائلية وتلتزم سياساتها فقط.	38	.38
متوسطة	65.7 1	1.29	3.29	تقدم المؤسسات النسوية لقاعدة تشابه معها من حيث الاتجاه السياسي	41	.39
متوسطة	67.6 7	1.28	3.38	تلتزم المؤسسات النسوية بالأهداف التي تقرضها الدول المانحة كمرجعية لعملها.	42	.40
مرتفعة	70.2 1	1.37	3.51	تسعى المؤسسات النسوية إلى إيجاد سند سياسي داعم لها.	39	.41
مرتفعة	74.6 0	1.20	3.73	لا تشارك المؤسسات النسوية في المناسبات الوطنية والسياسية.	40	.42
متوسطة	67.5 3	0.81	3.38	المعيقات السياسية		

يشير جدول (7) إلى أن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين على مجال المعوقات السياسية قد أنتت بمتوسط (3.38) وانحراف معياري (0.81)، وهذا يدل على درجة متوسطة. كما ويتضح من جدول (7) بأن الفقرات ذوات الأرقام (38، 41، 42) فقد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة تتعلق بمواضيع مثل انتماء المؤسسات النسوية إلى أطراف سياسية وفصائلية وتلتزم سياساتها فقط، وتقديم المؤسسات النسوية الخدمات لقاعدة تشابه معها من حيث الاتجاه السياسي، والتزام المؤسسات النسوية بالأهداف التي تقرضها الدول المانحة كمرجعية لعملها. تظهر نتائج البحث أن الفقرات السابقة لا يوجد لها علاقة مباشرة سلبية أو إيجابية في نتائج الدراسة إلا أن الباحث يرى أن المؤسسات النسوية توشحت بالألوان السياسية قبل اتفاقية أوسلو وما زال البعد السياسي قائما بصبغته الحزبية عن طريق سيطرة وتحكم الأحزاب في مسار تلك المؤسسات وأهدافها واستراتيجيتها رغم أنها ترفع شعارات تثبت بها أنها مؤسسات مستقلة وليست حزبية وهذا التوشح يظهر جليا في بعض المناسبات الوطنية التي تشارك تلك المؤسسات. كما يتضح جدول (7) بأن الفقرات ذوات الأرقام (39، 40) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وتبين أن المعوقات تتعلق بمواضيع مثل تسعى المؤسسات النسوية إلى

إيجاد سند سياسي داعم لها ولا تشارك المؤسسات النسوية في المناسبات الوطنية والسياسية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى دور النظام السياسي وتأثيره في شرعنة وجود وديمومة المؤسسات النسوية حيث أن موالة الحزب الحاكم تعني تقنين الحريات وتراجعها وهذا يعني تقنين المشاركات والحضور والتعبير عن الرأي سواء للمؤسسة أو قاعدتها فرغم استجابة المبحوثات وتوجههن نحو الحياد في قضية السؤال المباشر عن انتماء المؤسسات النسوية إلى أحزاب سياسية إلا أن الموافقة السابقة تؤكد أن القاعدة تعلم جيدا أن هناك رقابة على تلك الأنشطة النسوية تخضع لشروط النظام السياسي مما يؤدي إلى ضعف التوسع القاعدي في ظل هذه الشروط وهذا ما أكدته دراسة كامبيل (Campbell، 2016) أن المؤسسات النسوية تتأثر بطبيعة النظام السياسي القائم وتواجه صعوبات في تحقيق أهدافها في ظل حكم أنظمة سلطوية.

جدول (8): الوصف الإحصائي لمجال المعوقات الاجتماعية

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المنوية	الدرجة
43.	43	تعارض أسرتي المشاركة في أنشطة المؤسسات النسوية.	19.1	34.3	76.43	منخفضة
44.	44	تتعرض النساء لتعنيف (لفظي أو جسدي) من أسرتهن عند حضورها لأنشطة المؤسسات النسوية.	42.4	28.2	41.48	منخفضة
45.	46	تحد اهتماماتي المختلفة من مشاركتي في المؤسسات النسوية.	11.1	25.2	17.62	متوسطة
46.	45	تراعي المؤسسات النسوية الثقافة المحلية للمجتمع.	41.4	28.2	25.68	متوسطة
		المعيقات الاجتماعية	78.2	8.0	65.55	منخفضة

يشير جدول (8) إلى أن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين على مجال المعوقات الاجتماعية قد أتت بمتوسط (2.78) وانحراف معياري (0.80)، وهذا يدل على درجة منخفضة.

كما ويتضح من جدول (8) بأن الفقرات ذوات الأرقام (43، 44) قد حصلت درجة (منخفضة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل معارضة الأسرة المشاركة في أنشطة المؤسسات النسوية، وتعرض النساء لتعنيف (لفظي أو جسدي) من أسرتهن عند حضورها لأنشطة المؤسسات النسوية.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة مغايرة لنتائج بحوث ودراسات مثل أقطم (2014) ودراسة عويضة وعمر (2013) أثبت فيها أن الثقافة المحلية والاجتماعية هي المعيق الأول أمام تطوير المشاركة النسوية في الأنشطة النسوية إلا أن هذه الدراسة أثبتت أن النساء تعدت مرحلة القيود الأسرية والنظام الأبوي وتجاوزت هذا المعيق ويمكن تفسير هذه النتيجة بنظرية الدور التي ترى أن أدوار المجتمع يمكن أن تتغير وتتبدل باختلاف الزمان والمكان والاحتياجات حيث أصبح الرجل يرى المرأة شريك في البحث عن لقمة العيش ويمكن أن يكون لها دور في تحسين الأوضاع المادية بالتزامن مع سوء الأوضاع الاقتصادية ويمكن للقاعدة أن تجد المؤسسات النسوية هدفا استراتيجي في توفير لقمة العيش فذكرت النساء المستهدفات في عينة البحث أن للمرأة الحرية في معظم تنقلاتها سواء كانت زيارات اجتماعية أو رحل ترفيهية أو لعروض تسويقية وعزوفها عن المؤسسات النسوية هو بمحض إرادتها ولا يمنعها الرجل إلا في حالات محدودة.

إلا أن ممثلات المؤسسات النسوية ترى أن القيود الأبوية والتعاليم الدينية المغلوطة وتدني المستوى الثقافي للمرأة هو معيق رئيسي لا زال قائما أمام تطور القاعدة الجماهيرية وأن المرأة ليس لديها الوعي الكافي لأهمية المشاركة النسوية وهذا ما أكدته دراسة (المفتي وشبير، 2016) إن تدني وعي المرأة يعيق مشاركتها النسوية وهذا الاختلاف بحد ذاته يحدث فجوة ثقافية المعالم تحد من الوصول إلى شراكة حقيقية بين القيادة النسوية وقاعدتها ويرى الباحث أن تدني المستوى الثقافي للمرأة إن وجد فهو مؤشر سلبي لدور المؤسسات النسوية التوعوي ولا يصب في صالح ومصادقية هذا الدور.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (8) بأن الفقرات ذوات الأرقام (45، 46) قد حصلت جميعها على درجات (متوسطة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل تحديد الاهتمامات المختلفة من المشاركة في المؤسسات النسوية، ومراعاة المؤسسات النسوية الثقافة المحلية للمجتمع. ويظهر من خلال البحث أن أعضاء القاعدة الممثلة بالعينة لم تأثر سلبا أم إيجابا على نتائج البحث.

جدول (9): الوصف الإحصائي لمجال المعوقات القانونية

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	لمتوسط لحسابي	لانحراف لمعياري	السبة النسوية	الدرجة
47.	51	يوجد رقابة قانونية على عمل المؤسسات النسوية.	04.	27.	60. 79	توسطة
48.	49	أعمال العنف ضد المرأة تراجعت بسبب الأنشطة النسوية.	34.	30.	66. 77	توسطة

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

49.	48	لا تتبنى المؤسسة قضايا النساء المعنفات وتتابعها.	70.	34.	1	74.	رتفعة
50.	47	لا أشارك في حملات الضغط والمناصرة للحصول على قوانين تنصف المرأة.	77.	30.	1	75.	رتفعة
51.	50	شخصيتي غير قوية وقادرة على الدفاع عن حقي بسبب المطالبات النسوية.	98.	20.	1	79.	رتفعة
		المعيقات القانونية	57.	76.	0	71.	رتفعة

يشير جدول (9) إلى أن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين على مجال المعوقات القانونية قد أتت بمتوسط (3.57) وانحراف معياري (0.76)، وهذا يدل على درجة مرتفعة.

كما ويتضح من جدول (9) بأن الفقرات ذوات الأرقام (49، 51) قد حصلت درجة (متوسطة) حسب وجهة نظر عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل وجود رقابة قانونية على عمل المؤسسات النسوية، وتراجع أعمال العنف ضد المرأة. وهذا يدل على أنه لا يوجد علاقة سلبية أو إيجابية لتلك المواضيع تؤكد أو تنفي تطوير القاعدة الجماهيرية من وجهة نظر أعضاء القاعدة في العينة الممثلة.

كما يتضح من جدول (9) بأن الفقرات ذوات الأرقام (48، 47، 50) قد حصلت جميعها على درجات (مرتفعة) حسب عينة الدراسة وهي التي تتعلق بمواضيع مثل عدم تبني المؤسسة قضايا النساء المعنفات ومتابعتها، وعدم المشاركة في حملات الضغط والمناصرة للحصول على قوانين تنصف المرأة، والتحول في شخصية المشاركة والدفاع عن حقها. يرى الباحث أن النتيجة غير متوقعة كون المجال القانوني احتل المرتبة الأولى في المعوقات أمام تطوير وتوسيع القاعدة الجماهيرية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المرأة وصلت إلى مرحلة وقناعة أن المشاركة في حملات الضغط والمناصرة وقدرتها للدفاع عن حقها يجب أن يعززه التعديلات القانونية الرسمية الغائبة المؤجلة والمتراخية، وهذا يدل أن المرأة لديها الوعي لحقوقها ووصلت لمرحلة الإشباع التوعوي وخصوصاً أن المؤسسات النسوية تبنت منذ اتفاقية أوسلو الأجندات الاجتماعية والقانونية وركزت عليها فالقاعدة بحاجة لتفعيل دور المؤسسات النسوية في العمل على القضايا القانونية بأجندات محلية، وهذا يشكل منعطفاً جديداً للمؤسسات يجب التركيز عليه سواء من الناحية الأكاديمية والأبحاث العلمية بشكل أكثر تخصصية وتفعيل دور المؤسسات النسوية العملية و المتابعة القانونية لقضايا النساء اللواتي يتعرضن لظلم المجتمع والقوانين بشكل فاعل خصوصاً في قضايا الميراث والحضانة والقتل على خلفيات الشرف، ويمكن أن نفهم من حالات الطلاق المتزايدة في الوقت الحالي أن النساء يرفضن أن يكن الخاسر الأكبر في مقابل ربح العادات والتقاليد

والقيود الأبوية، ويرى الباحث أن مطالبة النساء لقوانين تنصفها وحاجتها لدور المؤسسات النسوية في هذا الجانب يؤكد على وعي النساء لحقوقها، وهذا يفسر تراجع المعوقات الاجتماعية في الحد من وصولها للمؤسسات، ويمكن أن يعزو الباحث تلك النتيجة لزاوية أخرى وتحليل آخر يمكن أن يكون مغايراً لما سبق فهل تشعر القاعدة في المطالب النسوية أنها أحياناً تغرد خارج السرب في مطالبتها بحيث يمكن أن تكون بعض التعديلات لا تتفق مع احتياجات ومطالب النساء؟ هل هي فقط تعكس برامج ممولة أو أجندة قانونية ممولة؟ هل المطالب القانونية والتعديلات المقترحة لبعض القوانين تم تبنيها من قبل القاعدة ولا مست همومها؟ كل هذه الاستفسارات الاستكشافية يمكن أن تكون قد خلقت حاجزاً وعائقاً أمام المشاركة النسوية في حملات الضغط والمناصرة وغيرها من الأنشطة وعلمها بحقوقها لا يعني أنها قادرة على نيل حقوقها دون الغطاء القانوني.

جدول (10): الوصف الإحصائي لمجالات دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

الترتيب	رقم المجال	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1.	5	المعيقات الاجتماعية	2.78	0.80	55.65	منخفضة
2.	1	المعيقات الشخصية	3.08	0.51	61.52	متوسطة
3.	2	المعيقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة	3.10	0.54	62.08	متوسطة
4.	4	المعيقات السياسية	3.38	0.81	67.53	متوسطة
5.	3	المعيقات الاقتصادية	3.40	0.61	68.00	مرتفعة
6.	6	المعيقات القانونية	3.57	0.76	71.30	مرتفعة
		الدرجة الكلية	3.22	0.37	64.35	متوسطة

يتضح من نتائج الدراسة بأن المعوقات الاجتماعية كانت أقل المعوقات التي تواجه تطوير القاعدة النسوية في نشاطات المؤسسات النسوية في محافظة نابلس، حيث حظيت المعوقات الاجتماعية على

الترتيب الأخير، في حين حصلت المعوقات الشخصية على الترتيب قبل الأخير من حيث تأثيرها على المشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية، وكانت المعوقات الاقتصادية والقانونية قد حصلت على أعلى درجات الموافقة من حيث تأثيرها على المشاركة النسوية في المؤسسات النسوية وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أقطم (2014) في حين تتفق مع ما توصلت إليه دراسة خان ورحمان (Khan Rahman. 2016) ودراسة (المفتي وشبير، 2016) ودراسة أبو فاشية (2008).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن النساء كجزء أساسي من المجتمع ونصفه المعطل من خط الإنتاج، وأنه لازدياد متطلبات المعيشة أصبح لازماً على الأسرة بأن تبحث عن إضافة يمكن أن تحسن بها دخلها، وتلبي احتياجاتها المتزايدة، وعليه فإن ما كان بالماضي من الموضوعات التي لا يجذبها المجتمع الشرقي بالقبول بأن تعمل المرأة، أصبحت الآن من الامتيازات بأن تكون المرأة عاملة ومنتجة، وهو ما نراه في ظهور المعوقات الشخصية والذاتية للمؤسسة والمعيقات الاجتماعية والتي احتلت أدنى المعوقات التي تواجه دعم المرأة وتمكينها من خلال المشروعات الصغيرة والمؤسسات النسوية، وفي المقابل نرى بان المعوقات الأخرى التي تتعلق بالجوانب العملية والتطبيقية مثل الجوانب الاقتصادية والقانونية احتلت المرتبة الأولى، وتفسر هذه النتيجة حقيقة أن المرأة وبالرغم من رغبتها في العمل والإنتاج، إلا أنها لا تملك الخبرة الكافية من النواحي الاقتصادية والقانونية التي تساعدها في النجاح في مشروعاتها الصغيرة، ويمكن أن نجمل سبب اختلاف نتائج الباحث مع دراسات أخرى لمعايير تتعلق بالواقع الديناميكي لدور المرأة في المجتمع حيث تبين نظرية الدور أن الأدوار تتغير وتتبدل باختلاف الزمان والمكان ويرى الرجل بأن مشاركة المرأة في المؤسسات النسوية لها دور في محاولة تحسين الوضع المعيشي، وتغير أولويات النساء ، بالإضافة لواقع النظام السياسي والاقتصادي والخطاب النسوي المتجانس الموجه للنساء ومنهجيتها في التعامل والحشد القاعدي وضعف إيمان القاعدة بالعمل المؤسساتي النسوي وحاجة القاعدة لمتابعة قانونية لقضاياها، كل ما سبق يوضح توجهات القاعدة نحو أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها. وعليه فإن تعزيز الجوانب القانونية والاقتصادية في دعم المرأة يعتبر عنصراً من أهم العناصر التي يجب أن تركز عليها المؤسسات النسوية في دعمها للمشاريع الصغيرة التي تقوم بها المرأة.

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: ما دور متغيرات الدراسة (نوع العلاقة مع المؤسسة، نوع الاستفادة من المؤسسة) في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين؟
نوع العلاقة مع المؤسسة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة عن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين تعزى لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسات النسوية. ولفحص الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين ونتائج جدول (11) تبين ذلك.

جدول (11): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق على دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين تبعا لمتغير نوع العلاقة بالمؤسسات النسوية

نوع العلاقة بالمؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	
موظفة	2.962	0.449	-1.498	0.135
مستهدفة	3.089	0.512		
موظفة	3.071	0.448	-0.407	0.684
مستهدفة	3.107	0.545		
موظفة	3.200	0.549	-2.193	0.029
مستهدفة	3.423	0.617		
موظفة	3.200	0.806	-1.454	0.147
مستهدفة	3.397	0.813		
موظفة	2.812	0.690	.250	0.803
مستهدفة	2.778	0.817		

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

0.566	-0.575-	0.698 72	3.500 0	0	موظفة	المعيقات القانونية
		0.763 23	3.572 8	38	مستهدفة	
0.091	-1.694-	0.298 96	3.124 4	0	موظفة	الدرجة الكلية
		0.374 35	3.228 4	38	مستهدفة	

يتضح من جدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين في مجالات المعوقات الشخصية، والمعيقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة، والمعيقات السياسية، والمعيقات الاجتماعية، والمعيقات القانونية، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية. ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى كون أن المعوقات الشخصية، والمعيقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة، المعوقات السياسية، المعوقات الاجتماعية، المعوقات القانونية هي متشابه بين المستفيدين من الجمعيات النسوية، فالظروف متشابه في هذه المعوقات.

بينما يتضح من جدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين في محافظة نابلس في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية. إلا أنه كانت دالة إحصائية في مجال المعوقات الاقتصادية، حيث كانت الفروق بين الموظفين والمستهدفات، ولصالح المستهدفات.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه وبالرغم من التشابه في الظروف والمعيقات والمناخ الذي تعمل فيه المؤسسات النسوية إلا أنها بالنسبة للنساء الموظفات في هذه المؤسسات لا تشكل المعوقات الاقتصادية مشكلة كونهن يتلقين رواتب من هذه الجمعيات، بينما النساء المستهدفات لا يحصلن على مثل هذا الوضع الاقتصادي.

نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة عن دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية. ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار

دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين

تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق على دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين من وجهة نظر قاعدة المؤسسات النسوية في محافظة نابلس تبعا لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية.

جدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق على دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين تبعا لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المعيقات الشخصية	بين المجموعات	2.476	5	0.495	1.950	0.085
	خلال المجموعات	94.495	37	0.254		
	المجموع	96.971	37			
المعيقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة	بين المجموعات	0.684	5	0.137	0.473	0.796
	خلال المجموعات	107.48	37	0.289		
	المجموع	108.16	37			
المعيقات الاقتصادية	بين المجموعات	1.211	5	0.242	0.639	0.670
	خلال المجموعات	140.85	37	0.379		
	المجموع	142.06	37			
المعيقات السياسية	بين المجموعات	3.556	5	0.711	1.074	0.374
	خلال المجموعات	246.23	37	0.662		
	المجموع	249.79	37			
المعيقات الاجتماعية	بين المجموعات	2.277	5	0.455	0.702	0.622
	خلال المجموعات	241.38	37	0.649		

			2	9	المجموعات	
			37	243.66	المجموع	
			7	6		
0.892	0.335	0.193	5	0.966	بين المجموعات	المعيقات القانونية
		0.577	37	214.57	خلال المجموعات	
			2	3		
			37	215.53	المجموع	
			7	9		
0.490	0.887	0.120	5	0.602	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.136	37	50.497	خلال المجموعات	
			2			
			37	51.099	المجموع	
			7			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتضح من جدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية. ويعزو الباحث هذه النتيجة الى أنه ليس هناك اختلاف بين المستجيبين على أداة الدراسة باختلاف نوع الاستفادة سواء كانت تدريبية أو فنية أو غيرها، فالجميع يرون هذه المعوقات متشابهة بالنسبة لهم.

ملخص النتائج:

جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

- 1- جاءت درجة المعوقات الاجتماعية منخفضة
 - 2- جاءت درجة المعوقات الشخصية متوسطة
 - 3- جاءت درجة المعوقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة متوسطة
 - 4- جاءت درجة المعوقات السياسية متوسطة
 - 5- جاءت درجة المعوقات الاقتصادية مرتفعة
 - 6- جاءت درجة المعوقات القانونية مرتفعة
- أما بالنسبة للدرجة الكلية للمعيقات فقد جاءت بدرجة متوسطة

7- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين في مجالات المعوقات الشخصية، والمعيقات الذاتية المتعلقة بالمؤسسة، والمعيقات السياسية، والمعيقات الاجتماعية، والمعيقات القانونية، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية -- إلا أنه كانت دالة إحصائية في مجال المعوقات الاقتصادية، حيث كانت الفروق بين الموظفين والمستهدفات، ولصالح المستهدفات.

8- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة في دور المؤسسات النسوية في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة ومعيقات عملها في فلسطين، تعزى لمتغير نوع الاستفادة من المؤسسة النسوية.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- ضرورة تفعيل آليات واضحة ومحددة وموضوعية لرصد العقبات والمعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية وتفعيل آليات لرصد بيانات واضحة ودقيقة يمكن من خلالها تحديد الأعداد الحقيقية لكل مؤسسة.
- العمل على وضع رؤية مشتركة للمؤسسات النسوية تحقق التوافق في وجهات النظر بين المؤسسات النسوية بشتى المجالات للوصول لقاعدة عمل مشتركة ممنهجة.
- التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير مادة الخام بأسعار مناسبة لصاحبات المشروعات الصغيرة.
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التمكين الاقتصادي للمرأة
- وتدريب صاحبات المشروعات الصغيرة على الأسس القانونية والاقتصادية الحديثة الخاصة بالمشروعات.
- إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرات من النساء اللواتي يملكن مشروعات جديدة واللواتي يفتقرن إلى المقومات القانونية والاقتصادية لإقامة مشروعاتهن.
- إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة الناجحة وتفعيل دورها التنموي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. أبو فاشية، وسيم. (2008). تقييم برامج المنظمات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية بين عامي 1995-2000. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
2. إسماعيل، دنيا. (2005). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون. الحوار المتمدن - العدد: 960 - 9 / 18 / 2004 - 13:38
3. أقطم، حسن فخري إبراهيم. (2014). معوقات مشاركة المرأة في المشاركة النسوية من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
4. جاد، صلاح. (2014). الحركة النسوية الفلسطينية بعد اوسلو، حصاد مر في تمكين الذات وفي تحرير الوطن، فلسطين. <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2782>
5. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال "أصالة". شركة ريادة للاستشارات، دراسة بحثية: التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية-فلسطين، 2010،
6. الدراغمة، تمام جميل عمر، (2014)، " فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. شبير، أمين شلاش؛ المفتي، أمجد محمد. (2016) دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفلسطينية: دراسة مطبقة على برامج التمكين في جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل، ورقة بحثية، الجامعة الإسلامية. غزة، فلسطين.
8. الصايغ. (2006). المرأة القيادية و المجتمع العربي. مجلة رسالة الخليج.
9. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم). (2010). التنمية والنوع الاجتماعي. ط5. الأردن.
10. عامر، سميرة. (2007). دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
11. عبد الهادي، عزت. (2006). الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين. المركز الفلسطيني للإرشاد، <http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136> الإلكتروني الرابط، 20/6/2006
12. عبدالعال، منى (2016)، " فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصاديا في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
13. عواد، وفاء محمد حمزة. (2008). دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية. رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

14. عويضة، ساما. عمر، سهر. (2013). النظرة المجتمعية للحركة النسوية الفلسطينية ودور المنظمات النسوية. مركز الدراسات النسوية، القدس، فلسطين. [manhwa palestine.org/Documents/donor---coordination.do](http://manhwa.palestine.org/Documents/donor---coordination.do)
15. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2014). ورقة خلفية (جلسة طاولة مستديرة) 2 واقع قطاع المشاريع الصغيرة في فلسطين، الانجازات- الإخفاقات - التحديات. ص3
16. المكي، عبد الناصر. (2005). " دور المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي " عبد الناصر طالب مكي "دور مؤسسات الحكم المحلي". اللجنة العليا للانتخابات تموز 2003.
17. نزال، ريماء. (2004). المرأة الفلسطينية: أي إصلاح وأي تغيير؟؟ حملات التمدن، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17869>
18. نصر الله، عبد الفتاح أحمد؛ الصوراني، وغازي (2005)، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، فلسطين.
19. هولت، ماريانا. النساء في فلسطين المعاصرة، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA)، القدس، 1996.

المراجع الأجنبية:

1. Ahmed, B. (2017). Factors Affecting Community Participation in Community Development Programmes in Gombe State, Nigeria (Doctoral dissertation).
2. Campbell, J. (2016). Local NGOs and their empowerment of women. Local NGOs and their empowerment of women. <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&I>
3. Jabeen, S., & Yasmin, N. (2018). An analysis of operative capacity of non-governmental organizations in Southern region of Punjab Province, Pakistan. Community Development Journal, 00-00.
4. Khan, H. T., & Rahman, T. (2016). Women's participations in economic and NGO activities in Bangladesh: An empirical study on the Bangladesh Demographic and Health Survey (BDHS). International Journal of Sociology and Social Policy, 36(7/8), 491-515.
5. Khan, A. R., & Bibi, Z. (2011). Women's socio-economic empowerment through participatory approach: a critical assessment. Pakistan Economic and Social Review, 133-148.
6. Akter, S. M., Roy, S. K., Thakur, S. K., Sultana, M., Khatun, W., Rahman, R., ... & Alam, N. (2012). Effects of third trimester counseling on pregnancy weight gain, birthweight, and breastfeeding among urban poor women in Bangladesh. Food and nutrition bulletin, 33(3), 194-201.